

امر دفاع رقم (٧) لسنة ١٩٦٨

صادر بمقتضى المادة ٢ من نظام الدفاع رقم ٢ لسنة ١٩٣٩

∞—∞—∞

بناء على تشييب دولة وزير الدفاع ، أمر — بالاستناد الى المادة (٢) من نظام الدفاع رقم (٢) لسنة ١٩٣٩ — بما يلي :—

١ — الاستيلاء على كامل القطعة رقم (٧) من الحوض رقم (٢) القرن ، من اراضي خربة بدران/قضاء السلط البلفة مساحتها (٤١) دونما و (٨٢٢) مترا مربعا والمستثناء من التسوية (جدار البلد) وهي عبارة عن خربة مملوئة بالحفر ومهجورة ، وما مساحته (٥٠) دونما تقريبا من قطع الاراضي المجاورة لما وهي ذوات الارقام (٤ ، ٦ ، ٨ ، ١٩) من الحوض المذكور وذلك للحاجة الماسة اليها لاغراض عسكرية .

٢ — تعيين لجنة من مهندس محافظة البلقاء ومأمور التسجيل فيها ومنسوب عن وزارة الدفاع للكشف الفوري على قطع الاراضي المذكورة في الفقرة السابقة لاثبات نوع الابنية والاشجار والاشياء الاخرى الثابتة عليها والحالة التي هي عليها وذلك من اجل الاستئناس بالكشف المذكور عند تقدير التعويض نتيجة للاستيلاء .

٣ — على مدير الاراضي والمساحة اتخاذ الاجراءات اللازمة للمير بمعاملة استيلاء القطع المذكورة وفقا لقانون الاستيلاء .

١٩٦٨/٦/٣

رئيس الوزراء

مهجت التلهوني



الجمهورية العربية السورية
للمملكة الاردنية الهاشمية

عسان : الاثنين ٢١ ربيع الاول سنة ١٣٨٨ هـ . الموافق ١٧ حزيران سنة ١٩٦٨ م . العدد ٢١٠٤

الفهرس

صفحة

٩٥٦	قانون معدل لقانون توحيد الرسوم والضرائب الاضافية المستوفاة عن البضائع المستوردة والمصدرة والمصنوعة محليا	قانون مؤقت رقم (٤٦) لسنة ١٩٦٨
٩٥٨	قانون معدل لقانون الرسوم على المنتجات المحلية	قانون مؤقت رقم (٤٧) لسنة ١٩٦٨
٩٥٩	نظام رسوم الانتاج المحلي على الحديد المصنوع	نظام رقم (٣١) لسنة ١٩٦٨

هكذا من التلهوني

مجلس الوزراء السلطنة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٨ / ٦ / ١

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامه في اول اجتماع يعقده : -

قانون مؤقت رقم (٤٦) لسنة ١٩٦٨

قانون معدل لقانون توحيد الرسوم والضرائب الإضافية المستوفاة عن البضائع المستوردة والمصدرة والمصنوعة محليا

— — — — —

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون توحيد الرسوم والضرائب الإضافية المستوفاة عن البضائع المستوردة والمصدرة والمصنوعة محليا لسنة ١٩٦٨) ويقرأ مع القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة الثانية من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي : -

المادة ٢

أ - يستعاض عن الرسوم والضرائب الإضافية التي تستوفي بمقتضى احكام القوانين والانظمة والقرارات المذكورة في المادة السادسة من هذا القانون برسم وضريبة موحدة يجري تعديلها من وقت لآخر بنظام يصدره مجلس الوزراء .

ب - يجري تحقيق الرسوم والضرائب الموحدة المشار اليها في الفقرة السابقة وطريقة استيفائها وتقيدها لحساب واردات الجمارك وتوزيعها على الجهات التي استوفيت لاسمها وفق نظام يصدره مجلس الوزراء .

ج - اذا نص في اي اتفاق اقتصادي او تجاري على جواز استيفاء اي رسم او ضريبة بنسبة ما ، فيتم استيفؤها بالرغم مما ورد في اي تشريع آخر .

المادة ٣ - يعتبر كل ما حصل من الرسوم والضرائب اعتباراً من تاريخ العمل بالقوانين الخاصة بها وحتى تاريخ نفاذ هذا القانون ، انه قد تم بمقتضى احكامه ، ولا يجوز المطالبة باستردادها بأي وجه كان .

أحمد بن طلال

١٩٦٨/٦/١

وزير
العدل
سمعان داود
وزير
المالية
هاشم الجبوري
نائب
رئيس الوزراء
أحمد طوقان
رئيس الوزراء
وزير الداخلية والدفاع
بهجت التلهوني

وزير
الصحة
صبيح أمين عمرو
وزير دولة لشؤون الرئاسة
وزير التعليم والتربية
وزير دولة لشؤون الرئاسة
وزير الثقافة والاعلام
وزير النقل ووزير الشؤون
وزير المواصلات
عاكف الفايز

وزير
الخارجية
حاتم الزعي
وزير الاقتصاد الوطني ووزير
السياحة والاثار
وزير دولة لشؤون الرئاسة
وزير الثقافة والاعلام
وزير النقل ووزير الشؤون
وزير المواصلات
أمين يونس الحسيني

وزير
الزراعة
سامي ايوب
وزير الاشغال العامة ووزير دولة لشؤون الرئاسة
وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية بالوكالة
وزير الاوقاف والشؤون
والمقدسات الاسلامية
عبد الحميد السالح

هكذا من المأهول

نحو السيد الملك ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة ٩٤ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٨/٦/١٠ ،

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره روضه موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : -

قانون مؤقت رقم (٤٧) لسنة ١٩٦٨

قانون معدل لقانون الرسوم على المنتجات المحلية

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون الرسوم على المنتجات المحلية لسنة ١٩٦٨) ويقرأ مع القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة الثانية من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : -
المادة ٢ -

أ - يطبق هذا القانون على كافة البضائع والمواد المعدة للاستهلاك او للاستعمال في اية صناعة او اي غرض آخر والتي يتم انتاجها او صنعها كلياً او جزئياً في المملكة الأردنية الهاشمية من عناصر محلية او مستوردة سواء بخلط تلك العناصر او مزجها او تجميعها او تركيبها او بآية وسيلة او صورة اخرى تجعل اية بضاعة او مادة مهيأة للاستهلاك او الاستعمال ولو لم تكن مخلوطة او مزوجة او مجمعة او مركبة .

ب - كما يطبق هذا القانون على المنتجات الصناعية المحلية التي تخضع حالياً لأية ضريبة او رسم داخلي ورد في قانون الرسوم والاجور الاضافية لمشروع الطيران الملكي الاردني رقم ١١ لسنة ١٩٤٨ ، وقانون الرسوم الاضافية لرسوم الجمرك والمكوس رقم ٢٠ لسنة ١٩٤٩ وقوانين المكوس وضريبة الحرس الوطني وذلك بالرغم مما ورد في تلك القوانين .

المادة ٣ - تعدل المادة الرابعة من القانون الاصلي باضافة الفقرة (د) التالية الى آخر ما ورد فيها : -

د - بالاضافة الى رسوم التعرفة الجمركية ، يجوز لمجلس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير ووزير الاقتصاد الوطني ان يخضع البضائع المستوردة والمهائلة للمنتجات المحلية الى رسوم تساوي الرسوم التي تستوفي عن هذه المنتجات المحلية بموجب هذا القانون .

١٩٦٨/٦/١٠

احسين بن حسن

وزير الاقتصاد
الوط
حاتم الزعبي
وزير
المالية
هاشم الجبوري
رئيس
الوزراء
بهجت التلهوني

نحو السيد الملك ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة الرابعة من قانون الرسوم على المنتجات المحلية رقم ١٦ لسنة ١٩٦٣

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٨/٦/١٠

نأمر بوضع النظام الآتي : -

نظام رقم (٣١) لسنة ١٩٦٨

نظام رسوم الانتاج المحلي على الحديد المصنوع

صادر بمقتضى المادة الرابعة من قانون الرسوم على المنتجات المحلية رقم (١٦) لسنة ١٩٦٣

١ - يسمى هذا النظام (نظام رسوم الانتاج المحلي على الحديد المصنوع لسنة ١٩٦٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

٢ - يكون للكتابات التالية المعاني المخصصة لها في هذا النظام :

الوزير
السلطة
مأمور الجمرك
الوزير الذي تربط به دائرة الجمارك والمكوس
وكيل وزارة المالية/الجمارك او اي موظف مفوض من قبله خطياً .
اي موظف جمرك .

الحديد المصنوع
هو الحديد المبروم (اي قضبان وعيدان الحديد المستعمل لتسليح الخرسانة التي يتراوح قطرها بين ٦ ملم و ٣٢ ملم مهما كانت اطوالها) واي نوع اخر من الحديد يصنع بإذن مسبق من وزارة الاقتصاد الوطني استناداً لاحكام هذا النظام . على ان يتم الصنع ضمن المواصفات الفنية التي يقرها وزير الاقتصاد مقلداً :

الصانع
هو اية شركة او شخص طبيعي او اعتباري يرخص بصنع الحديد وفق احكام هذا النظام .

٣ - أ - لا يجوز لاحد ان يصنع او ينتج (الحديد المصنوع) ما لم يكن قد حصل على رخصة بذلك من السلطة وقدم الضمانة التي تعينها لاجل القيام بالتزاماته على خير وجه ، وبشرط ان يكون المكان المراد استعماله مصنفاً قد وافقت عليه السلطة . وعلى الشركة ان تعد فيه مكتباً لاثقا لمأمور الجمرك مزوداً بوسائل الاتصال والخطات الضرورية .

ب - ينتهي العمل بالرخصة في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول كل سنة ويجوز تجديدها .

ج - يستوفي رسم عن الرخصة مقداره (٤٨) ديناراً عن كل سنة واما كسور البنية فيستوفي عنها رسم نسبي مساو لحاصل قسمة الرسم السنوي على (١٢) شهراً على ان لا يقل الرسم النسبي المذكور عن عشرة دنانير .

هكذا من الأشهر

د - لا يجوز لأحد أن يدخل بدون إذن مأمور الجمرك إلى المصنع المرخص أو إلى المستودعات خلاف أصحابه والمستخدمين فيه .

هـ - لا يجوز أن تجلب أية بضائع أو مواد إلى المصنع أو أن تخزن فيه خلاف المواد الضرورية لإنتاج الحديد المصنوع . كما لا يجوز تعاطي أي عمل آخر في المصنع أو مستودعاته أو ملحقاته سوى صنع الحديد إلا بإذن خاص من السلطة .

و - لا يجوز إدخال أية رسالية أو كمية من المواد اللازمة للإنتاج إلى المصنع أو مستودعاته أو نقلها من مستودع إلى آخر أو إلى المصنع أو العكس إلا إذا كانت مرفقة بالمستندات المتعلقة بها والصادرة عن السلطة .

ز - على الصانع أن يحفظ سجلات حسب النموذج الذي تقررته السلطة يسجل فيه جميع المواد التي تودع في المستودعات أو تخرج منها .

٤ - أ - لا يجوز إنتاج أو صنع أي صنف جديد من الحديد عدا المذكور في جدول الرسوم الملحق بهذا النظام ، إلا بإذن من وزارة الاقتصاد الوطني - وبعد تعيين الرسوم على ذلك الصنف أو الاصناف بنظام يصدر وفقا لأحكام قانون الرسوم على المنتجات المحلية رقم ١٦ لسنة ١٩٦٣ والتعديلات التي طرأت أو قد تطرأ عليه أو أي قانون يحل محله .

ب - لا يجوز أن يخرج من المصنع أو أن تباع أية قطعة أو كمية من إنتاج المصنع إلا بعد دفع رسم الإنتاج المحلي المقرر في الجدول الملحق بهذا القانون وضمن الشروط والتحفظات والكميات التي تقررها السلطة .

ج - على الصانع أن يقدم كفالة بنكية توافق عليها السلطة لضمان الرسوم والغرامات التي قد تحقق عليه .

٥ - على الصانع أن يضع تحت تصرف السلطة جميع وسائل الفحص والاختبار والقياس والوزن والتل وكافة الوسائل الأخرى التي تلزم لتطبيق أحكام هذا النظام .

٦ - يحق لموظفي الجمرك في أي وقت الدخول إلى مكاتب الصانع ومستودعاته ومخازنه والإطلاع على سجلاته وتدقيقها والاحتفاظ بما تدعو الضرورة إليه منها وأخذ عينات من الإنتاج . وعلى الصانع أن يزودهم بخلاصات شهرية للإنتاج والمبيعات ويقوائم جرد المستودعات وأرصدها .

٧ - يجوز للسلطة ضمن الشروط والتحفظات والضمانات التي تقررها ، أن تعفي الكميات التي تصدر من المملكة (من أية نسبة من الرسوم المستحقة أو المستوفاة عنها) بعد أن يتم التصدير وفقا لأحكام قانون الجمارك وتبرز شهادة تثبت الوصول صادرة من سلطات الجمارك في بلد المقصد خلال المدة التي تقررها السلطة ، وعلى أن لا تزيد المدة عن ثلاثة أشهر من تاريخ التصدير .

٨ - أ - تعتبر مهيرة كميات الحديد المصنوع التي تصنع أو تنقل أو تجرى حيازتها أو التصرف بها بأية صورة مخالفة لأحكام هذا النظام أو أية تعليمات تصدر بمقتضاه .

ب - كل من حاز أو باع أو نقل حديدًا مصنوعًا مهريًا ، يعاقب بغرامة لا تتجاوز ثلاثة أمثال الرسم المستحق قانونًا ويصادر الحديد المهرب .

٩ - كل من قدم أية بيانات كاذبة أو غير صحيحة في سبيل استرداد أية رسوم أو في سبيل التخلص من دفع أية رسوم يغرم بغرامة لا تقل عن خمسة أمثال الرسوم والضرائب التي كانت معرضة للاسترداد أو للضياع ولا تتجاوز ثمانية أمثال مجموعها .

هكذا من المأهول

١٠ - كل من يخالف أي حكم من أحكام هذا النظام أو أية تعليمات تصدر بمقتضاه ولم تعين عقوبة خاصة لتلك المخالفة يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسمائة دينار .

١١ - يحق للسلطة أن توقف المصنع عن العمل للمدة التي تقررها إذا ارتكب الصانع أو مستخدموه أية مخالفة لهذا النظام أو لم يتم دفع الرسوم أو الضرائب في الأوقات المقررة .

والسلطة أن تقتطع الرسوم والضرائب والغرامات المستحقة أو المطالب بها من الضمانة المقدمة من الصانع إذا لم يجر تسويتها خلال فترة أسبوعين من تاريخ طلبها .

١٢ - يجوز للوزير أن يقرر مصادرة أية مواد أو آلات أو أدوات أو وسائل نقل استعملت أو لها علاقة في ارتكاب أي نوع من الجرائم والمخالفات لهذا النظام والتعليمات الصادرة بالاستناد إليه .

١٣ - يجوز للوزير أو من يفوضه أن يسوي أو يبالغ في أي وقت عن أية دعوى أو إجراءات شرع فيها ولم تكنسب الدرجة القطعية ضد أي شخص معنوي أو حقيقي ارتكب جريمة أو مخالفة لأحكام هذا النظام والتعليمات الصادرة بالاستناد إليه وذلك بالشروط التي يراها مناسبة ويفرض الغرامة المالية التي يقررها بدل العقوبات أو المصادرة المنصوص عليها ، ويعتبر قراره نهائيًا في هذا الشأن وملزم للطرف الآخر .

١٤ - الوزير أو من يفوضه أن يأمر ببلغ المكافأة التي يستصوبها للشخص أو الأشخاص الذين يقدمون معلومات تؤدي إلى كشف أية مخالفة لأحكام هذا النظام أو أية تعليمات تصدر بمقتضاه على أن لا تتجاوز المكافأة في أية حالة نصف الغرامة المستوفاه أو لا تتجاوز خمسمائة دينار للشخص الواحد .

١٥ - تختص محكمة الجمارك بالنظر في الخلافات والجرائم الناجمة عن مخالفة أو تطبيق أحكام هذا النظام أو أية تعليمات تصدر بمقتضاه .

١٦ - للوزير أن يصدر التعليمات التي يراها ضرورية لتطبيق أحكام هذا النظام .

جدول الرسوم

١ - الحديد المبروم :

أربعة دنانير عن كل طن .

١٩٦٨/٦/١٠

أعضاء المجالس

وزير العدل	وزير المالية	وزير الداخلية	وزير الدولة
سمعان داود	هاشم الجبوري	أحمد طوقان	رئيس الوزراء
وزير الصحة	وزير التربية والتعليم	وزير الزراعة	وزير الدولة لشؤون الرئاسة
صبيح أمين عمرو	حازم نسيه	بشير الصباغ	وزير الدولة لشؤون الرئاسة
وزير الخارجية	وزير الاقتصاد الوطني	وزير الثقافة والأعلام	وزير الدولة لشؤون الرئاسة
عبد المنعم الرفاعي	حاتم الزعبي	والسياحة والآثار	وزير الدولة لشؤون الرئاسة
وزير الزراعة	وزير الاشغال العامة ووزير دولة لشؤون الرئاسة	وزير الدولة لشؤون الرئاسة	وزير الدولة لشؤون الرئاسة
سامي أيوب	أحمد فوزي	عبد الحميد السائح	وزير الدولة لشؤون الرئاسة